

المضالفة فانه قد يقال انه قد يتصور في بعض
المعقول عدم بعض الواجبات كعقل المعتزلة فانه قد تصور
فيه عدم القدرة وغيره من صفات المعاني نعم يرد ان الواجب
واجب في نفسه وجد عقل ولم يوجد وكذا المستحيل والحاجز
فكان الاولي ان لا يرتبط تعريف الثلاثة بالعقل كان يتولى الواجب
ما لا يتقبل الا لتعريف المستحيل ما لا يقبل الثبوت والحاجز ما يقبلها
قد وقع لهم في حد العقل تعاريف كثيرة احسبها انه نور روائي
به تدريك النفس العلوم الضرورية والنظرية واستفيد من هذا
التعريف ان المدرك في الحقيقة هو النفس واما العقل التي في
الادراك كساير العقول وبذلك قال ابن قاسم في آياته اتفق
المحققون على ان المدرك للكليات والحجريات هو النفس الناطقة
وان نسبة الادراك الي قواها كسببة القطع الي السكين او غيرها
كله ظاهر ان في هذا سببية فتأمل قوله عدمه الضمير عائد
على ما باعتبار ما افراد كالتدرة والارادة لا باعتبار
المفهوم الكلي كما هو مضمون قوله والمستحيل قيل وانما للطلب
بمعنى انه طلب من المكلف ان يحيله أي يستقدانه محال
وضمير بان هذا اسم نحو الشريك بقطع النظر عن الطلب
وهذا هو ما قد منطوق للطلب في هذه التسمية وليس كذلك
واختار بعضهم انها المظاوعة وعليه يكون مستحيل ما فرط
من استعمال مطاوع اجال يقال اهلته فاستحال كقولهم
اليومي عن بعض مشايخه ثم قال وهو الظاهر ونظر فيه بان
المطاوعة توهم ان هذا وصف طرأ بقاء الغير وليس كذلك
ولا يصح ان يكون المصورة لانها تقتضي انه لم يكن محالاً ثم صاعداً
ويصح كذلك واستظهر بعض محققين انها لا بد ان تكون
المستحيل بمعنى الخال قوله ما لا يتصور بضم الياء في جميعها

واعترض بان المستحيل قد يتصور في العقل وجوده اذ العقل قد
يتصور الخال كما تقدم واجيب بما مر من ان المراد بالتصور
هذا التصديق بمعنى الاذعان والقبول ودخل في التعريف كل
من المستحيل الضروري والنظري فالاول كرواي خلو الجرم عن
الحركة والسكون والثاني كالشريك وقد عرفت ان الانواع الثلاثة
المستقدمة تجري في المستحيل ايضاً وقد برز في العقل تقدم ان
الفيه اما للمبدأ ولا استغراق لكن يتطلع النظر عن العلويات
المانعة فانه قد يقال انه قد يتصور في بعض
المعقول وجود بعض المستحيلات فلا تفعل قوله وجوده الضمير
عائد على ما باعتبار الاقرار بغير ما مر وحذف في التسمية
بالوجود بان يصير التعريف غير مانع لدخول كل من صفات
السلوب والاحوال فيه لانه لا يتصور في العقل وجوده فانه
ليس من الموجودات واجيب بان المراد بالوجود مطلق
الثبوت ولم لا يرد ذلك لانه يتصور في العقل ثبوته فتأمل
قوله والحاجز هو وانما يمكن بمعنى واحد فيما مراد فان قوله
ما يصح في العقل اعترض بان هذا التعريف غير جامع لعدم
شمولهم لكما من الاحوال والاعتبارات المتأثرة لانه لا يصح في
العقل وجوده وعدمه فانه ليس من الموجودات كما تقدم
واجيب بان المراد بالوجود الثبوت والتحقق ولم لا يرد
ذلك لانه يصح في العقل ثبوته وعدمه وعمم بما تقدم ان المراد
انه يصح في العقل وجوده نارة وعدمه تارة اخرى فانه قد
يذلك ما قد يقال كيف يصح ذلك مع انه لا يمكن اجتماع الوجود
والعدم في شيء واحد في ان واحد ودخل في التعريف كل من
الحاجز الضروري والنظري فالاول كحركة الجرم أو سكونه والثاني
كغيب الطبع واثابة الفاضي لكن تعذيب الطبع مستحيل

عده والمستحيل
ما لا يتصور

ان السيرة

واعترض